7 رسائل و41 شكوى على طاولته

توزيع القسائم الصناعية وأسباب عدم الاكتفاء الغذائي على جدول أعمال المجلس بعد غد

يعقد مجلس الأمة جلسته العادية والتكميلية يومي الثلاثاء والأربعاء الموافقين 13 و 14 ديسمبر للنظر في بنود جدول الأعمال والمكون من 15 بندا و50 فقرة، ومدرج على الجدول 7 رسائل واردة و41 شكوى.

ومدرج على الجدول تقرير اللجنة التشريعية برفع الحصانة النيابية عن النائب ماجد المطيري، وبشأن مشروع القانون والاقتراحات بقوانين بشأن منع تعارض المصالح، بالإضافة إلى برنامج عمل الحكومة للفصل التشريعي السابع عشر (2022-2026)

ملفات عديدة مهمة على جدول أعمال جلسة مجلس الأمة المقبلة

طبقا لنص المادة 98 من الدستور، ومشروع بقانون بشأن تعديل قانون التأمين الصحي على المواطنين المتقاعدين. وينظر المجلس في

طلب تشكيل لجنة مؤقتة بشأن المتقاعدين على قائمة المناقشة أيضا

ثلاثة طلبات بتشكيل لجان تحقيق في توزيع القسائم الصناعية وأسباب عدم الاكتفاء الغذائي والمعوقات التي تواجه المنتج الغذائي المحلي، بالإضافة إلى طلب بتشكيل لجنة مؤقتة بشأن المتقاعدين .

عبر برنامج عمل الحكومة "2022-2026"

الكويت تواصل جهودها في تنفيذ إستراتيجيتها لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد

تواصل دولة الكويت جهودها الحثيثة في استكمال تنفيذ استراتيجيتها الخاصة بتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد عبر برنامج عمل الحكومة "2022-2026" ليركز على سلسلة من التشريعات والخطط الكفيلة بتحقيق هذه الاهداف من خلال تحسين الخدمات والرقابة ومكافحة الفساد والرقمنة والحوكمة.

وشمل برنامج عمل الحكومة في هذا الإطار عددا من الخطوات المحددة بجدول زمني للتنفيذ من بينها دمج قطاع مراقبي شؤون التوظيف مع جهاز المراقبين الماليين وتطوير التشريع ليكفل شفافية التقارير وتنفيذ استراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد وتعديل قانون الجهاز المركزي للمناقصات العامة ووضع تنظيم لتعزيز الرقابة والتقييم على كل الاموال العامة خارج البلاد.

كما شمل البرنامج مراقبة وتقييم الجهات العامة باستحداث مؤشر لقياس الأداء تنفذه جهة محايدة يشمل "رأي الموظفين والمراجعين والمراقب الخفي وتقييم الموقع الالكتروني والخدمة عن بعد" مع تحويل تقارير الأجهزة الرقابية إلى درجة مئوية وإعلان النتائج ووضع تصنيف للجودة للمراكز الخدمية في الدولة تعلن نتائجه سنويا وفقا لقائمة من المعايير لكل مركز خدمي. وقطعت الكويت شوطا كبيرا في تنفيذ استراتيجية البلاد لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد "2019-2024" التي أعدتها الهيئة العامة لمكافحة الفساد "نزاهة" عبر لجنة توجيهية عليا بالتعاون مع برنامج الامم المتحدة للتنمية "UNDP" ومكتب مكافحة المخدرات والجريمة "UNODC" والأمانة العامة للمجلس الاعلى للتخطيط والتنمية.

وتأتي هذه الجهود الحثيثة في تنفيذ الاستراتيجية مع احتفاء العالم بالذكرى ال20 لليوم العالمي لمكافحة الفساد التي تصادف اليوم 9 ديسمبر وذلك تحت شعار "نحو عالم متحد ضد الفساد".

وتعتبر هذه الاستراتيجية الأولى من نوعها في البلاد وكذلك على مستوى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من حيث منهجية الأعداد التشاركية والأولى خلال عقد من الزمن على مستوى دول المجلس "وفقا لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي".

وتم تدشين واعتماد الاستراتيجية برعاية سامية من أمير البلاد الراحل الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح طيب الله ثراه في 15 يناير 2019 ضمن فعاليات مؤتمر الكويت الدولي الأول لمكافحة الفساد الذي عقد تحت عنوان "النزاهة من أجل التنمية".

وتمتد استراتيجية الكويت الى خمس سنوات بدءا من عام 2019 حتى عام 2024 وتهدف إلى المساهمة بشكل أساسي في تحقيق اهداف دولة الكويت في عملية الإصلاح والتحول المؤسسي بداية من تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وصولا الى تحقيق اهداف مؤشرات التنمية المستدامة وفقا لرؤية "كويت جديدة 2035" بالإضافة إلى تعزيز ترتيب دولة الكويت ضمن المؤشرات الدولية الخاصة بمراقبة النزاهة ومكافحة الفساد.

وحققت الكويت تقدما بواقع خمس درجات ضمن مؤشر مدركات الفساد لعام 2021 الصادر عن منظمة الشفافية الدولية وجاءت بالمرتبة "73" على سلم الترتيب الذي ضم 180 دولة وحصلت على درجة "43" بارتفاع درجة واحدة عن 2020.

ويعتمد المؤشر على 13 مصدرا للمعلومات تصدر عن مؤسسات عالمية متخصصة ومستقلة ويرصد كل مصدر نتيجة كل دولة في جوانب محددة من الفساد والتي تنحصر في 11 وجها من أوجه الفساد فيما اعتمد قياس مؤشر مدركات الفساد لدولة الكويت على ستة مصادر منها ودرجة الكويت هي ناتج المتوسط الحسابي لدرجتها في تلك المصادر الستة.

وقراءة لنتائجها وفقا للمصادر الستة فقد حققت الكويت تقدما بواقع خمس مراتب في مصدر استطلاع رأي التنفيذيين الصادر عن منتدى الاقتصاد الدولي الذي يقيس مدى شيوع تحويل المال العام بشكل غير قانوني ودفع الشركات مبالغ غير موثقة أو رشا.

كما تقدمت أربع درجات في مصدر دليل مؤسسة "برتلسمان" الالمانية المستقلة للتحول الذي يقيس محاكمة أو معاقبة أصحاب المناصب العامة من الفاسدين والمتجاوزين على القانون بصرامة وفقا للقوانين ومدى تعرض أصحاب الوظائف العمومية الذين أساؤوا استخدام مناصبهم للملاحقة القانونية أو للعقاب.

وجاءت درجة الكويت على مؤشر مدركات الفساد العالمي لعام 2021 بمعدل "43/100" وهي أعلى من متوسط درجات دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا البالغ "39/100".

وكانت دولة الكويت قد وقعت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في 9 ديسمبر 2003 كما صادقت عليها بموجب القانون "رقم 47 لسنة 2006" إعمالا لحكم المادة 70 بالدستور الكويتي التي تنص على أن المعاهدات المصدق عليها "تكون لها قوة القانون" اعتبارا من تاريخ التصديق عليها واصدارها وأصبحت بذلك الكويت رسميا دولة طرفا في الاتفاقية في 16 فبراير 2007.

ويوفر ذلك لاستراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد فرصة وامكانية توافق التشريعات والنظم والسياسات والإجراءات والممارسات ذات العلاقة مع أفضل المعايير الدولية التي تتبناها الاتفاقية وبما يسمح بأن تكون دولة الكويت مثالا يحتذى به بين الدول المماثلة وعلى المستوى الدولي من خلال تطبيق الاستراتيجية.

وتسعى الكويت دائما إلى تعزيز التعاون والتواصل الدوليين بغية تنويع مصادر الخبرات والتجارب للتعرف على الممارسات الجيدة في مجالات منع ومكافحة الفساد وحرصت على إصدار قانون خاص يتيح التمتع بحق الاطلاع على المعلومات حسب ما ورد لحكم المادة 10 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

ولم تكتف الكويت بهذا الاتساع التشريعي الضامن لاستقرار قيم النزاهة والشفافية بل نشرت كامل تقاريرها الصادرة بشأن الرد على قوائم التقييم الذاتي وحرصت أيضا على إفساح المجال المعلوماتي الوطني في كل ما يتعلق بخطط واستراتيجيات وسياسات منع ومكافحة الفساد التي تنتهجها الحكومة تكريسا لمبادئ النزاهة والشفافية والمساءلة.

وجاء إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد "نزاهة" في يناير 2016 استجابة لمتطلبات اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ولحاجة البلاد إلى وجود مثل هذه الهيئة في المنظومة التشريعية لكونها استحقاقا وطنيا حتميا تقتضيه المصلحة العليا للبلاد.

وفي الذكرى العشرين على تصديقها فإن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد المعاهدة الدولية تعد الأبرز والتي تم تبنيها من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة في أكتوبر 2003 والأداة الرئيسية لمواجهة الفساد حول العالم باعتباره ظاهرة اجتماعية وسياسية واقتصادية معقدة تؤثر على جميع البلدان وتبطئ التنمية الاقتصادية وتساهم في عدم الاستقرار الحكومي والعمل على مكافحته ومنع أسبابه والوقاية منه.

ومثلت عملية التفاوض الدولي حول هذه المعاهدة والتصديق عليها من قبل 168 دولة أحد أهم الإنجازات المشهودة في مجال مكافحة الفساد على المستوى الدولي من خلال تقديم معالجة دولية لمشكلة دولية.

هيئة مكافحة الفساد

جاء خالياً من تحديد مدة زمنية وتاريخ للانتهاء من التحقيق وإعلان نتائجه

فيصل الكندري: بيان «الصحة» بشأن نقص الأدوية لا يلبي الطموح

فيصل الكندري

قال النائب فيصل الكندري، إن بيان وزارة الصحة بشأن تشكيل لجنة تحقيق حول نقص الأدوية لا يلبي الطموح.

وأضاف الكندري أن البيان جاء خالياً من تحديد مدة زمنية وتاريخ محدد للانتهاء من التحقيق وإعلان نتائجه.

وأوضح أن يجب وضع حداً جازماً لمافيا الأدوية المتحكمة في السوق الكويتي، وإلغاء الوكيل المحلي للأدوية لأنه المتسبب الرئيسي في هذه المشكلة.

وأكد أنه يجب إحالة المتورطين في نقص الأدوية سواء داخل أو خارج الوزارة إلى النيابة العامة.

إحالة الاقتراحات مباشرة إلى اللجان دون المرور على «التشريعية».. نافذ

إحالة الاقتراحات مباشرة إلى اللجان دون المرور على «التشريعية»

نشر بالجريدة الرسمية بعدد اليوم الأحد الموافق 11 ديسمبر 2022، قانون تعديل اللائحة الداخلية لمجلس الأمة فيما يخص إحالة الاقتراحات بقوانين مباشرة إلى اللجان دون المرور على اللجنة التشريعية، وبذلك يعتبر القانون نافذاً.

سفارتنا بالدوحة تهيب بالمواطنين الراغبين بزيارة قطر برا الحصول على تصريح دخول مسبق

سفارة دولة الكويت

أهابت سفارة دولة الكويت لدى دولة قطر الشقيقة بالمواطنين الكويتيين الراغبين بزيارة دولة قطر عبر المنفذ الحدودي البري الحصول على تصريح دخول مسبق قبل سفرهم حيث إنه لن يسمح لغير الحاصلين على هذا التصريح بالدخول إلى الأراضي القطرية.

وأوضحت السفارة أنه يمكن الحصول على تصريح الدخول المسبق من خلال الموقع الإلكتروني لوزارة الداخلية القطرية .MOI GOV.QA.

ودعت المواطنين إلى التواصل معها في حال طلب المساعدة أو الرغبة بالاستفسار على هواتف الطوارئ التالية: 0097433341200 0097451078337 0097451080921.